

(١)

تابع المروءة الزراعية في مصر

تعرفون ان مصر واد استوى بين صحراءين يشق وسطه نهر النيل الميمون الروحات المبارك الغدوات والذى يفيض كل عام على هذا الوادى بما يملؤه قوة ويزيد فى اخصابه وأعداده للانبات والأئمار مما لواه لعم الجدب ولأفترت الأرض وعم سطحها تراب تذروه الرياح ولاصبت هذه الأرض جزءاً متمماً للصحراءين اللتين تكتفانها . فهى كايفيل بحق هبة من النيل ونعمه من نعمه نرجو الله دوامها ونسأله أن يقدرنا على شكره بالمحافظة عليها والسعى القوى في مواصلة الانتفاع بها والمعلم الدائم على زيادة الأئمار والانتاج . بما تجده من التدابير الصالحة للأرتوازاته ولأدخاره لأوقات الحاجة حتى يتم النفع ويزداد الانتاج .

تلك أيامها السادة حالة مصر منذ عرفاها التاريخ من أول عصوره إلى اليوم فان أسفاره تحدثنا عن الزراعة في مصر ومبليغ عنایة القائمين بالأمر فيها بهذا النهر الكريم — لا — بل النعيم الدائم . والخير المتتابع يتواتى علينا فيه . ويذكر رزانته فيتكرر بتكررها فيما النشاط وتنشرح له صدورنا ونقبل على هذه الأرض التي تبادينا للعمل وستقبلنا بوعود لم تخلفها فكأنها كما رویت من ماء هذا النهر الكريم تقول لسكانها هلموا إلى بذوركم أردها عليكم زرعاً مستويًا على سوقه يملاً حيو بكم نصاراً وبيوتكم خيراً أن مصر إنما تعتمد في ثروتها على الزراعة فهى رأس ما لها من القدم ولقد تعلق مبلغ الرضا فيها بالزراعة على تعاقب الأجيال فعم الرخاء كلما صلحت الزراعة وحلت بالناس الضوائق وهددتهم الفاقة كلما اعتلت نظم الزراعة وتدهورت نتائجها وقلت حوصلاتها . كما تبيئتم أيضاً أن الزراعة أثر من آثار النيل ونعمه من نعمه .

(١) من محاضرة لحضره صاحب العزة فؤاد باطشه بكت الفاها بقاعة بورت الذكرية بالجامعة الأمريكية في مساء يوم الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٣٢

بقي على أن أضم إلى النيل تلك اليد العاملة والمساعدة المفتول والنفس الرغابة في العمل والصبر المنتج — ذلكم أيها السادة هو الفلاح المصري فهو العامل الذي تتحقق على يديه نتائج العمران في هذا البلد . ولا يفوتي أن أضم إلى العوامل التي جعلت من مصر بلداً زراعياً منذ نشأتها شمسها المشرقة تلقى باشتها على هذه الأرض فتنعم تربتها وتدفع غواص اليرد عن نباتها وتأخذ يد ذلك النبات إلى مستوى الماء الصالحة ثم تعاونه على إخراج ثمره دائمة على مساعدته في النضج حتى يحين حصاده وجنيه . ولا تقف آثارها عند هذا الحد فحسب بل إن الفلاح يستعين بضوئها وحرارتها على تخفيف ثماره حتى تصلح للبقاء والحفظ — هذه العوامل مجتمعة أيها السادة هي التي جعلت من مصر بلداً فريداً في جميع الأدوار الزراعية . ففي العهد الأول عرفنا من التاريخ أن مصر ربت حياتها الزراعية تبعاً لفيض ذلك النيل . فان الفلاح المصري في ذلك العهد كان يهدأ منتظراً انكشاف الأرض ونزول الماء عنها بعد الفيضان حتى يهب مشمراً عن سواعده يلقي فيها بالبزور قبل أن تجف ثم يعمل على أن تتوارد هذه البزور في طيات الأرض حتى تأخذ لنفسها الغذاء الصالحة والماء الضروري ثم لا يلبث أن يراها وقد لبست حلة خضراء تلاعبها الرياح وتساعدتها حرارة الشمس على النماء ولا تكاد تمر على هذه الحالة شهور قلائل حتى يسعى هذا الفلاح لصد ما زرعت يداه وجمع الثرة التي كان يرجوها . وهذا النوع من الزراعة بقى عشرات متابعة في مصر حتى عصرنا الحاضر في بعض الجهات وهو المسمى بـ رى الحياض في مصر العليا . ولقد عرفنا أيضاً أن المصريين في هذا العهد القديم طمعوا في زيادة الثروة وفي الاستكثار من الثرة فعمدوا إلى النيل وبسطوا بعض نفوذهم عليه وكان من آثار هندسة الري لهم أن حولوا مجرى النيل وأقاموا عليه المقاييس ومدوا منه الفروع تشق جنبات الأرض البعيدة عنه لتصل ماء النيل بها ولما لم تتحقق كل رغباتهم في هذه الأعمال وحددها صمموا عملاً يعد من أكبر الأعمال الهندسية في أيامهم فأنشأوا بحيرة الفيوم ليختزنوا فيها كميات عظيمة من ماء النيل يرون بها أرضهم رياً دائماً حتى يتمكنوا من التنويع في الحاصلات . ولقد اجتمع

كلة المصادر التاريخية أو كادت فيما تحدثنا عنه من مقدار المزرع في هذا العهد السحيق وإن عيناً ان أقول لحضراتكم أيها السادة أن رقة الأرض المزرعة في هذا العهد كانت أوسع سطحًا وأبعد طرفاً من الرقة المزرعة الآن . فقد أربت المساحة المزرعة في عهد الأسرات على السبعة الملايين من الأقدنة وقدر ما أنتجه الأرض من القمح والشعير في السنة الواحدة بنحو أربعين مليوناً من الأرادب وذلك يقارب خمسة أمثال ما تنتجه البلاد المصرية في السنة في الوقت الحاضر . حتى لقد كانت مصر في هذا الوقت ينبعواً غذائياً لجاراتها تورد لها القمح وتتفق في وجه التقطيع الذي كان يهاجم هذه الأقطار المجاورة في سنوات متعاقبة وتلك قصة يوسف عليه السلام حينما جعله عنيز مصر على خزان الأرض تتبئنا بأفصح بيان وأصدق خبر عن سيارات الأمم المجاورة حينما هبطت مصر تشتري منها القمح وتعود به إلى بلادها واحب أن تذكروا أن سكان مصر في هذا العهد لم يكونوا حفنة من الناس بل كانوا أكثر عدداً من سكان مصر الآن حتى قيل أن عددهم في هاتسهم العصور بلغ ثمانية عشر مليوناً من النسمات عمتهم غلات مصر وفضلت حتى وسعت الأقطار الأوروبية وأخص بالذكر من بينها روما .

ذلك أيها السادة مبلغ الأرقاء في مصر في هذه العصور القديمة ولكن مصر شأنها شأن غيرها من الأمم خاضعة لنومايس العمران وسنن الحياة فقد اعتورتها حوادث الأيام وذال ملوكها وزلت إلى عصور الجهلة المظلمة حتى كاد عدد سكانها في أول القرن الماضي - أي القرن التاسع عشر - ٣٠٠٠٤٣٣ نسمة وانحطت مكانة الزراعة وأفقرت مساحتها الواسعة حتى نزل المزروع من أرضها في ذلك الوقت إلى ٦١٣٥٦٣ فداننا . ثم بدأت من ذلك الحين تسترد عظمتها وما كان لها من الرخاء ونماء الثروة الزراعية على يد ذلك المصلح العظيم منشىء مصر الحديثة صاحب الآثار الخالدة والنعم المشكورة رئيس الأسرة الملكة محمد علي باشا .

فما تبوا أريكة الولاية المصرية في أوائل القرن الماضي حتى نهض بمصر وسعى سعيها متواصلاً في تحسين زراعتها فتكللت سكانها واتسعت مساحة الزراعة فيها . وإن أرى

قياماً بالواجب واعترافاً بالجميل لهذه الصفحة الخالدة ان استعرض بعض ما قام به من
الإصلاح الزراعي وتنظيم الري فأقول :

عمد محمد على باشا الى اصلاح نظام الري وجعله مستديعاً في الدلتا وتغيير زراعة
الحياض بالزراعة الدائمة والمتنوعة . فكان أول ما قام به تطهير الترع حتى يتسع مجريها
لحمل كميات كبيرة من الماء . ولما لم يتحقق هذا بعض رجائه عمد الى النيل نفسه فأخذ
يرفع مناسيب مياهه فأقام عند القناطر الخيرية هذه القناطر العظيمة التي ضمنت للوجه
البحري كل رخاء دائمًا بما شقه من الترع والرياحات التي تحمل مياه ذلك النهر الى
أراضيه المتباينة المتراوحة الاطراف . فقد وضع الحجر الاساسى لنذلك البناء العظيم (القناطر
الخيرية) في سنة ١٨٤٧ . ولما رأى من توالتوا بعده اثر هذه القناطر بذلوا المال عن طيب
خاطرفي تقويتها سنويًا ١٨٨٦ و١٨٨٧ وهكذا استمرت اعمال تنظيم الري في المقام الأول
لدى الحكومات المصرية المتعاقبة خففت المصادر العمومية والفرعية وزيد في عدد
الترع ومن اكبر اعمال الري عوداً بالفائدة على الزراعة المصرية عامتها ذلك البناء العظيم
الذى اقيم عند مدينة اسوان (خزان اسوان) عام ١٩٩٩ وما زالت اعين الحكومات
ساهرة على ذلك البناء توالى تعليته وتقويتها وتحرسه بالصيانة الدائمة حتى كان من
آثاره ان قلت زراعة الحياض واتسعت مساحات الري الدائم في مصر العليا أيضاً . ثم
توالت بعد ذلك اقامة القناطر فأنشئت قناطر اسنا عام ١٩٠٩ ونجم حصادى الجارى
العمل فيها الآن . وأسيوط عام ١٩٠١ وقناطر زقى عام ١٩٠٢ الرفع منسوب المياه خلفها
وتغذية الترع المتفرعة من النهر عندها وكان من آثار كل ذلك ان بلغت مساحة
الارض المزرعة في مصر في هذه السنة ٣١٧ هـ ٦١٦ مـ من الافدان ، وما زالت البلاد
تنظر بعين الامل الى المستقبل القريب الذى تم فيه مشروعات الري الكبرى فتشهد
الزراعة بها نهضة الأولى وتحصن البلاد من الضوارى الزراعية التى تهددها فان عدد
سكانها قد نما نماءاً سرياً جداً حتى بلغ في الاحصاء الأخير ٤٠٠٢ هـ ١٣٢ مـ نسمة لكن
مساحة الأرض المزرعة ٣١٧ هـ ٦١٦ مـ فدانًا وهو مقدار كما تعرفون ضئيل جداً بالنسبة

لعدد السكان مما يدل دلالة صريحة على ان البلاد ما زالت مهددة بخطر الفحص والمجاعة وضرر البطالة والأشخاص العاطلين الذين لا بد لنا من ان نتذر في شأنهم ونسعى في ايجاد اعمال لهم وغذاء . ويكفي في التدليل على هذا ان اسوق الى حضراتكم النسبة بين عدد السكان وعدد الافدنة في ازمنة سابقة وفي الوقت الحاضر فان ما ينحصر كل خمسة اشخاص من السكان في هذا الوقت فدان من الأرض — نسبة ضئيلة جدا — فقد كانت في أول عهد محمد على باشا لكل شخص واحد فدان وفي سنة ١٨٨١ كان لكل ثلاثة اشخاص فدانان . لذلك كان واجبا محتوما علينا ان لا نتوانى في مواصلة السعي على توسيع المساحات المزرعة واصلاح الاراضي البور واقامة المشروعات الهندسية المساعدة على ذلك وانى لكيبر الأمل ان تكمل مشروعاتنا المستقبلة بالنجاح حتى تنجو البلاد من الاخطار وتسكافأ نسبة الاراضي الزراعية مع حاجة السكان الذين ينمو عددهم نحو مطردا في كل عام

ولقد كان من آثار منشآت الري ان نعمت مصر بكثير من صنوف المحاصلات الزراعية التي تحتاج الى الري الدائم طول السنة . وكان اهم ما تهتمت به من المحاصلات الزراعية القطن :

القطن — لقد يظن البعض ما خلصت اليه ان زراعة القطن لم تعرفها مصر الا في القرن الماضي ولكنني اقول ان زراعته كانت معروفة قبل ذلك من زمن بعيد ومع انى لا استطيع الجزم بوجوده في عهد الفراعنة او كد انه عرف في مصر منذ الفتح الاسلامي وإن لم يكن في مقدمة المحاصلات الأخرى ولا في مستواها فان عماد الثروة الزراعية في هذه العهود كان على القمح والقصب وغيرهما من المحاصلات الأخرى . ولم يكن القطن حوليا كما هو الان فقد كانت تعمر اشجاره في الأرض وتستثمر في كل عام شأن اشجار الفاكهة اليوم وقد ذكر ابن مماتي خراج مصرف عهد السلطان صلاح الدين الايوبي (٥٧٢ هـ - ١١٧٦ م) ثم قام حضرة صاحب السمو الامير الحليل عمر طوسن بتقدير قيمة ذلك الخراج الذى كان يتقاضى عن الفدان الواحد

فكان حسبته ٤٢ قرشاً للفدان القطن ٢١٢ قرشاً للفدان القصب و ٦١ قرشاً للفدان القمح و ١٢٧ قرشاً للفدان و ١٣٧ قرشاً لللنيل (من كتاب مالية مصر صحفة ٢٣٣ و ٣٤٣) ومن ذلك ترون أن القطن لم يكن من المحاصلات الرئيسية في ثروة البلاد في ذلك العهد . فلما استوى محمد على باشا على البلاد المصرية ونهض بها كما اشرت إلى ذلك من قبل كان من آثار نهضته هذه أن استقدم من فرنسا المسيو جومل سنة ١٨٢١ ليستعين به في تنظيم مصانع الغزل والنسيج في مصر وكان النوع الغالب من القطن الذي رديئاً لا يكاد يصلح إلا للتنجيد ولكن مسيو جومل عثر مصادفة في بعض جولاتة على نوع جيد من القطن في حدائق محو بيك أحد ولاتها فأعجب برتبته وعرضه على محمد على باشا وطلب إليه أن يستكثِر من نوعه فصادف عرضه قبولاً وارتياحاً وادرك محمد على باشا بشأقه رأيه ما يعود على البلاد من الفوائد الجمة إذا انتشرت زراعته فعمل على تنشيط المزارعين بشراء مخصوصاتهمقطنية بامان مرتفعة ولم يمض على ذلك الأسنوات قليلة حتى انتشر هذا النوع من القطن واطلق عليه قطن محو بيك أو قطن جومل . ولما ادرك محمد على الشمرة العظيمة من هذا المحصول استورد نوعاً آخر من أمريكا كان يزرع بجزيرة سى إيلند فأخذ القطن المصرى بذاته يحتل مكانة رفيعة في الأسواق العالمية وتهافت على طلبه مصانع النسيج في فرنسا وإنجلترا ومن جراء ذلك أخذت زراعته تزداد سنة فسنة وبعد إن كانت مخصوصة في سنة ١٨٢١ - ٩٤٤ قنطراراً وصل بعد ست سنين أي سنة ١٨٢٧ إلى ٤٠٠٣٤ قنطراراً ثم استمر في زيادة مطردة حتى وثبت وثبة سريعة في الزيادة بعد حرب أمريكا الأمريكية عام ١٨٦٦ حين كثُر عليه الطلب فنشط المزارعون في زراعته فاستكثروا منه ومن ذلك الوقت أصبح القطن الداعمة الأولى في ثروة مصر الزراعية وأدَّت البلاد في المحافظة عليه فشاربت على تحسين أنواعه والمجادل أصناف جديدة احتضن كل صنف منها بمنطقة من المناطق المصرية فاحتضن الوجه البحري بالأنصاف الطويلة التيلة مثل السكلارينس وغيره من الأصناف والوجه القبلي على بزراعة الأشموني والزاجورا وكان من شهر

البلاد وعانياها بهذا الحصول ان عملت على تجديد انواعه كذا شاخ نوع وفسدت نتائجه
وكان من هذه الانواع الجديدة قطن المعرض الطويل التيلة والناعم الشعرة الذي
اخرجته الجمعية الزراعية الملكية ليأخذ محل السكلايريدس الذي اصابه الانحطاط في
مناطق كثيرة من مناطق الوجه البحري . كما عملت وزارة الزراعة من ناحيتها على
ابحاث حيزة ٧ وغيره من الاصناف . واشتغل افراد في اخراج اقطان آخرى ولا تزال
مصر متفوقة باقطانها من حيث جودة النوع على اقطان الدنيا بالرغم من ان نسبة
المحصول المصرى تعادل ٥٪ مما ينتجه العالم وهى نسبة ضئيلة جدا وبالرغم من ضآلة
هذه النسبة فان القطن هو المورد العظيم الشأن الوحيد للثروة المصرية يرتبط رحاوه به
 فهو محور سعادتها وشقائها فقد بلغت قيمة القطن وبوزنته ما يناهز ٩٠٪ مما تصدره
مصر جملة . وقد امتازت سنة ١٩١٩ بظاهرة بارزة فانه بعد ان خرج العالم من الحرب
كان في شبه مجاعة قطنية فزاد الطلب على القطن وارتفع ثمنه حتى باعت مصر محصولها
منه بما زاد على ١١٧ مليوناً من الجنيهات . غير ان الظرفية التي ظفرها العالم في سبيل
الانتاج اشకست من جميع التواهي فزاد الانتاج وقل الاستهلاك واصبح العالم يعاني
ازمة طاحنة فهبطت اسعار القطن وتقلص ظل الرخاء عن البلاد وبعد ان كانت مصر
تجنى ثمنا لقطنها الذى بلغ نحو الثمانية ملايين من القناطير في كل من سنين ١٩٢٩ و ١٩٣٨
ما يزيد على خمسين مليوناً من الجنيهات اصبحت وما جنته في السنين الاخيرتين لا
يكاد يزيد على ثلث هذا المبلغ

ان شبح الازمات الخيف وهيكل الخراب الذى يختل نواحي البلاد فيقضى علينا
المضاجع ويهرم جند الرخاء ليعطينا درسا من الدروس بما يشيره من المهم ويعumentه من
قوى النشاط الفكري ويحمل الصالحين من أهل هذا البلد على الاحتياط في تحفيظ
ويارات هذه الصائفة وانقاد البلاد بما وقفت فيه وابتکار ما تتسلح به ضد هذه
النكبات في المستقبل . وان این اثر لهذا الدرس ان اتجهت نفوسنا جميعا الى البحث
عن عمد كثيرة يتركز عليها بناء الثروة الزراعية المصرية وكان أول ما اتجهت افكار

المصلحين اليه أن لا يعتمد المصريون في ابتناء ثروتهم على القطن وحده ورأوا البلاد وهي تستورد من مواد الغذاء ما يستنزف أموالاً كثيرة من أيدي أهلها في غير ضرورة لوانهم عولوا على الاكتشاف من زراعة الحبوب والتنوع في المحاصيل الزراعية الأخرى حتى تغنى البلاد بمنتجاتها أولاً وترسل ما يفضل عن حاجتها إلى البلاد الأجنبية ثانياً فتكسب بذلك توازنها الاقتصادي الذي تعرفون أن أساسه زيادة الصادر عن الوارد وكان أيضاً من أثر عناء المصلحين في البلد أن انشأوا مصانع للغزل والنسيج وصناعات زراعية متنوعة لتغنى بها البلاد ولو قليلاً عن استيراد منسوجات البلاد الأجنبية . وهي نهضة مباركة ترجو البلاد الخير كل الخير منها . فإنها وإن كانت تبدو ضئيلة للإعانة في ميدانها فذلك شأن الأعمال الكبيرة تبدو ضئيلة للنظر ثم لا تزال تنمو حتى تبلغ مستوى رقيها ان شاء الله .

ولم تقصر جماعة المتخريجين من مدرسة الزراعة العليا التي أشرف برئاستها في إداء ذلك الواجب المقدس عليها نحو البلاد فقد نشطت عقول رجالها إلى البحث فيها حل بنا من أزمات خطيرة واتجهت إلى الحكومة بناءً على المتواتلة لاتفاقات زمام القطن حتى تزدَعَ البلاد عن عنقها نير الاستعباد القطني لثروتها . كما طلبت إليها رفع الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية وبخاصة القمح والدقيق لتحمي حاصلات البلد من تدهور ثمنها وقد اجتمعنا مرات كثيرة أذكر من بينها اجتماعنا بالنادى الزراعى القيمة فيه كلية جاء بها « انه من العيب الفاضح بل من الأجرام الوطنية في حق بلادنا الزراعية ان تخُرُج من جيوبنا كل عام ملايين الجنيهات لشراء القمح والدقيق »

القمح — تزرع مصر قمحاً نحو مليون ونصف مليون عن الأفدنة ومحصول ذلك المقدار يزيد على سبعة ملايين أردب من القمح . والنسبة القيمية لهذا المحصول هي ١٢٪ من جملة القيمة للحاصلات الزراعية المصرية جمِيعها كما دل على ذلك متوسط الاحصاء في العشر سنوات الماضية ونسبة إلى محصول القمح في العالم تساوى ١٪

ومن ذلك المحصول في مصر يبلغ اثنى عشر مليوناً من الجنيهات. ومع ان هذا المحصول يستهلك جميعه في داخلية البلاد فانه لا يكفي حاجتها فلذلك تستورد من الخارج فحـا ودقيقاً تبلغ قيمته نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات في كل سنة . وقد قدمت لكم ان مصر أيام الفراعنة كانت تنتج من القمح اربعين مليوناً من الأرادب تسد به حاجاتها ويفيض عنها إلى جيرانها حتى لقد بلغ روما في إيطاليا . ولعل ذلك يبدو غريباً لأول نظرة ولكن أزيل هذه الغرابة عن حضراتكم بان مصر قد انصرفت عن القمح وشغلت نفسها بزراعة القطن حينما عرفت انه ثروة لا يستطيع القمح أن يدفو منها فقد كان يعوض على البلاد اضعافاً مضاعفة مما تنفقه في ثمن القمح الذي ذكرته ولكن الحالة في هذه الأيام قد ساءت وزل القطن إلى مستوى لا تستطيع البلد معه ان تبذل المال في ثمن القمح الأجنبي وأن خيراً لها بل واجباً عليها أن تسارع إلى الاستغناء عن الواردات الأجنبية من القمح بما تنتجه أرضها المستعدة لهذا الانتاج وزيادة .

وبعد أن بینت لحضراتكم أهمية القطن في الأيام الماضية وأهمية الأكثار من زراعة القمح في الأيام الحاضرة أرى حتماً على أن استعرض المضروبات الأخرى التي لها أثر ظاهر في تكوين الثروة الزراعية :

البصل — البصل حاصل مهم عرفه المصريون في أقدم عصورهم إلى اليوم وهو حاصل عرف بتفوته وامتيازه على جميع أصناف البصل في البلاد الأخرى ولذلك ترجو البلاد له رواج سوقه في الأقطار الأجنبية وتعمل على تنظيم اصداره وحفظه من التلف حتى يصل إلى هذه الأسواق في حالة طيبة . يتأنى معها الرواج . فان مصر تصدر منه إلى الخارج نحو ثلاثة أرباع ما تنتجه ولذلك تعدد في المرتبة الثانية من المضروبات التي تصدرها البلاد إلى الخارج

وتشغل زراعته في البلاد نحو ٤ الفا من الأفدنة تنتج أكثر من ستة ملايين من القنطرير تبلغ قيمتها مليوناً من الجنيهات .

فصمب السكر — ومن المخصوصات القيمة في مصر قصب السكر وتبلغ الأرض المزرعة قصباً أربعة وخمسين الفاً من الأفدان تنتج مخصوصاً قيمته نحو مليون وربعية الف من الجنيهات . وقد عنى أولو الامر بتحسين هذه الزراعة من عهد محمد على باشا إلى الآن فانه وان انصرفت البلاد عن زرعه قليلاً لطغيان القطن عليه الا ان الحاجة إلى السكر والعمل بقية تستحث الأهلين على زرعه حتى عاود النشاط هذه الزراعة ونجاحها بعد ان اتخذت الحكومة التدابير الفضلى لهايتها وحماية الصناعة الناشئة عنها اعني تكرير السكر واكثر ما يزرع القصب في أراضي الوجه القبلى لأنها أكثر صلاحية لاقتاجه **الذرة الفاصى** — الذرة وهو غذاء جمهور المصريين ويزرع في أرض تكاد تبلغ مساحتها مليونين من الأفدان يقدر مخصوصها بنحو ثلاثة عشر مليوناً من الاراضي مختلف قيمتها باختلاف السنين ولكن متوسط القيمة السنوية لهذا المخصوص يزيد قليلاً عن اثني عشر مليوناً من الجنيهات .

الذرة الهوجنة — الذرة العوچة ويزرع في الوجه القبلى . والمساحة المزرعة منه تبلغ ربع مليون من الأفدان قيمتها مليون وسبعين وخمسين الف جنيه **الدرز** — تختلف زراعة الارز في مصر كثرة وقلة بحسب كمية المياه التي يوجد بها النيل . واكثر ما يزرع في الارض الواقع شمال الدلتا وفي جهات معينة من مديرية الفيوم . وقد أهتم الزراع أخيراً لهذا النوع من المخصوص رغبة منهم أن يجروا له مكاناً بين محصولات البلاد ولتجود نوعه يصدرون كيات كثيرة منه إلى البلاد الأخرى لارتفاع ثمنه هناك ويستوردون بدها أنواعاً رخيصة يتتحمل صغار المستهلكين ثمنها . ومساحة الارض المزرعة منه تبلغ ٣٤٥ فدان ثم ما ينتفع منها يبلغ نحو ٠٠٠ ٤٦٥ جنيه .

السمير — يزرع الشعير في الأراضي الضعيفة والتي لا تنهض بزراعة القمح وتبلغ الأرض المزرعة منه ما يزيد على ثلثمائة الف فدان يقدر مخصوصها بنحو مليونين من الأرداد ثمنها نحو مليون ونصف مليون من الجنيهات .

العدس — يزرع العدس في أرض مساحتها ٢٤٥ فدانًا تنتج نحو ثلثمائة ألف أردب تصل قيمتها نحو ٤٨٤٠٠ جنيه . ويزرع في الوجه القبلي عادة الفول — تقلب زراعته في الوجه القبلي والأرض المزروعة منه نحو ٣٢٣٧٥٨ فدانًا تنتج نحو مليونين من الأرانب . قيمتها نحو ٣٣٤٢٠٠٠ جنيه . البرسيم — وهو غذاء الحيوان غضا وجافا وتكثير زراعته في البلاد المصرية . وله فضل عظيم في اخصاب الأرض وتجديده قواها .

الكتان — لا تزال زراعة الكتان ضئيلة في مصر والبلاد أمل كبير في تشطيط هذه الزراعة ونجاحها بعد ان اتجهت عنایة رجال بنك مصر إلى إنشاء شركة له تعامل على رواج سوق محصوله . كما تعمل على تجهيز اليافه . وفي مصر محاصولات شتى لها أهمية ثانوية من بينها الحلبة والفول السوداني والحمص والترمس والسمسم والحناء وقيمتها في الثروة الزراعية قيمة ثانوية أضن بوقتكم عن بسط الكلام عنها .

فهرمة البسبعين والخمسين — ولا يفوتنا أن نذكر لحضراتكم شيئاً هو كبير الأهمية عظيم الثرة ذلك الأمر هو فلاحة البسبعين والخمسين فقد تنبه المصريون في السنوات الأخيرة إلى حاجة البلاد إلى منتجات البسبعين التي تحتل الأسوق المصرية من الخارج . فعمل كثير من الزراع على الاكتثار من أنواع الفاكهة . وتتوالت الجهود على تحسين أنواعها . وظهرت ثمرة تلك الجهود فيما شهدته البلاد من الأنواع التي لا تقل جودة أن لم تزد على نظائرها مما تستورده البلاد من الخارج . وقد عنى أولو الأمر بحماية هذه المنتجات فرفعت قيمة الضريبة الجمركية على الفواكه المستوردة من الخارج حماية لحاصلات البلاد . ولنا أمل كبير في ان يستكثر الزراع من هذا النوع من المحصول وأن يعملوا على اتخاذ أحسن التدابير وأمثل الطرق في استثمارها والانتفاع بمحصولات تتبع منها حتى تستطيع ان تصدر ما فضل من حاجتها فتحقق بذلك مورداً جديداً للثروة تزيد

في نعائهما ويكثر من مواردها . ولعل هذا البحث يهدى تافها وضئلا للنظر السطحي ولكن استسحكم خشية أن تكون قد أطلت عليكم فأمللت لأنني أود ان أبسط لحضراتكم ما دفعته البلاد في سنة ١٩٣٠ القريبة مما ثمننا لما استورده من الفواكه والخضر بتنوعها فيها حتى يتبين لكم عظم هذه المبالغ وكثيرها . ويكون اذا القول بوجوب العناية بهذا المورد قيمته لدى حضراتكم . وهذه قائمة احصائية لما استورده مصر منها : —

(١) فواكه طازجه وجافة	٥٩٢ ر ٥٣٠ جنية
(٢) بطيخ	٨٨٥٧٧
(٣) شمام	٢٥٠٣
(٤) برتقال ويوسفى	٧٩٧٣٢
(٥) خضروات طازجة	٨٣٧٤ ر
(٦) فاصوليا ولوبيا	٦٢٧٦٠
(٧) بطاطس	١٣٥٥٥٢

ولقد رأيتم استغناة البلاد المصرية في هذا العام عن بعض ما تستورده من الفاكهة كالبرتقال والبطيخ وانا كثيرو الرجاء في تقدم زراعة الفاكهة والخضر في بلدنا لما شاهدناه من أقبال الزراع عليها في السنوات الأخيرة .

الخبب ومحصوله من البلح — يقدر عدد النخيل بالقطر المصري بنحو ١١ مليون نخلة تنتج نحو ١١ مليون قنطارا من البلح تبلغ قيمتها نحو ١٠٠٠ ر ١ جنية وجميع هذا المحصول يستهلك في داخلية البلاد

ولقد سبق لي ان أقيمت محاضرة عن الابحاث الزراعية بهذه القاعة في السنة الماضية

جاء فيها :

« فن الابحاث التي عملت تخفيف البلح حيث يظهر بكبات وافرة في الأسواق

وفي وقت واحد وفي فترة قصيرة فعملت بحوث في تجفيفه قامت بها الجمعية الزراعية المالكية حوالي عام ١٩٢٠ ولا يزال قسم البستين التابع لوزارة الزراعة يوالى ايجاهه في هذا الصدد وان أعماله في هذا الموضوع تبشر بالنجاح اذ تكروا من حفظ أنواع كثيرة بحالة جيدة صالحة لاستعمالها في مصر ولتصديرها إلى الخارج »

وأظن أن بعضاً من حضراتكم ألم يكن كلّكم قد رأى نتيجة هذا التجييد فقد ظهر هذا البلح المحفف في الأسواق وكان الأقبال عليه عظيماً جداً حتى ان الكميّات التي أخرجها قسم البستين نفذت في وقت قصير وذلك راجع إلى جودة الصنف ورخص ثمنه بالنسبة إلى الأنواع التي تستوردها من الخارج . والأمل كبير في أن لا يمضى وقت طويّل حتى تستغنى البلاد عن المقادير الكبيرة التي تستوردها سنوياً من الخارج وندفع فيها مبالغ طائلة فإن مصر تستورد كل سنة من البلاد الأجنبية نحو ٣٠٢٩ طناً من البلح قيمتها ٦٨٢٧ جنيهًا كما تستورد من السودان ٣٩٤ طناً قيمتها ٧٠٣ جنيهًا الآن وقد انتهى بنا البحث فيها تخرجه الأرض من الثروة الزراعية بالرغم مما اضطرني الحال إليه من الأجمال والاختصار في كثير من موارده فان استقصاء البحث في كل مورد من الموارد التي أتيت عليها لا يتسع لها زمن المحاضرات ولا بد له من كتب طوال يتفق قارئها الأيام الطويلة في الوقوف على الحقائق التي يمكن ان تدون فيها . غير انه بقيت لنا كلة قصيرة تتناول فيها ملحاً من ملحقات الثروة الزراعية وأثراً من آثارها . وتلك منتجات الحيوان الذي يعيش على الزراعة ويستخدم فيها ومن ذلك :
الخول — ازدهرت هذه الصناعة في السنتين الأخيرتين ازدهاراً يبشر البلاد بخير قريب تغنى به عن استيراد هذا الغذاء الطيب النافع . ولعل الحركة الجديدة تخرج البلاد منها ظاهرة بقدرها على الأصدار بدل الاستيراد فتتحفف بذلك عيناً ثقيلاً من اعباء النفقات على نفسها وتزيد في موارد روثتها زيادة جديدة وتضم إلى الصناعات التي أخذت تحيى في النواحي الزراعية مثل حفظ الخضر والفاكهه وعمل الصلصة والنشاء صناعة جديدة هي هذه الصناعة التي احدثت لحضراتكم عنها

الحيوانات الزراعية ومحاجسها — ولا يسعني وأنا اتكلم عن تربية النحل ان اترك المنتجات الحيوانية الأخرى كصناعة الزبد والجبن التي لا أشك في انكم قد رأيتم أنواعاً كثيرة منها فيها قدمته المصانع المصرية والمدارس الزراعية في معرض الجمعية الزراعية الملكية الذي أقامته في السنة الماضية . وهي صناعة يشعر كل مصرى بأمله ورجائه الحال في تقدمها وترقيتها حتى تخلص البلاد من هذا الاحتلال الاقتصادي الغذائى الذى بقىت مصر من جراءه في أسر كثير من البلاد القريبة لحاجتها إليها في امس ضرورياتها وذلك هو العداء فإنه اذا تحقق لنا هذا الرجاء وهو لا بد (ان شاء الله) متتحقق زال عن البلاد كابوس الحاجة وتوفرت في جيوب أهلها المبالغ الطائلة التي تستنزف كل سنة في استيراد هذه الضروريات الغذائية .

ويحتاج التقدم في الصناعة التي ذكرتها الآن العنایة الكبيرة بالماشية فان الذى يتبع الاحصائيات ليقف على أن عدد الابقار لا تزال نسبته ضئيلة بالنسبة لعدد السكان ولا تزال بنا حاجة إلى الاستكثار من عدده لسبعين : أما أحدهما فهو انه يكثر بمصر الزراع الصغار الذين يعتمدون على الماشية في حرش الأرض وستقيها لأن ضيق زراعتهم لا تساعدهم على استخدام الآلات الحديثة . وأما الثاني فهو حاجة الصناعة المتقدمة إلى الاكتثار من صنوف هذا الحيوان ومن الجاموس أيضاً مع العلم ان الصنف الأخير أعود بالفائدة على صناعة الزبد والجبن والالبان لغنى لبني بالمادة الدهنية التي فيها ولو فرة الكمية التي تعطىها الجاموسة في السنة

بـى أثر هذه الحيوانات من الناحية الغذائية فلحومنها من المواد التي لا غنى للانسان عنها مهما نزلت به الدنيا ولو لا وجود هذه اللحوم وزرول أثمانها لاحتلت جسمونا الأمراض التي تعتري القراء الذين لا تسعفهم الأيام للحصول على مقدار من اللحم في كل أسبوع ؟

أرى فيها أتيت عليه من استعراض ينابيع الثروة الزراعية القدر الكافى لاستئناف
همكم . وتضافر جهودكم وتبين الرأى وعقد العزائم على أن تكونوا جميعاً يداً واحدة
تعمل على مساعدة البلاد وانعاشها بما وقفت فيه من أزمة مخربة . وأن يضم كل منا
جهوده إلى جهد أخيه . فان الأعمال الجسمانية لا يرجى تمامها إلا بتوافر الأيدي العاملة عليها
مهما كانت هذه الأيدي قليلة فقد علمتنا التجارب وتواتر في الشعوب ان الاتحادات
والنقابات العظيمة ذات الآثار الخالدة في الأمم والنعم المشكورة فيها إنما قامت على أيدي
جماعات كانت مبدئها قليلة ضئيلة ثم تداركها الناء وتلاحت قواها حتى ظهرت في
جلال مظاهرها وابتها
وانى في الخاتمة أرجوا أن يشملني عفوك فيها أكون قد أمللت فيه على أسماعكم
وأخذته من نفيس زمنكم وفقنا الله جميعاً لخير البلاد ۹
